

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة ١٠٦

الاثنين، ٨ ايلول/سبتمبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش . . . . . (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال (تابع)

التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه  
والمسائل الأخرى ذات الصلة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية نظرت في هذا البند بصورة مشتركة مع البند ٢٩ من جدول الأعمال، المعنون "تقرير مجلس الأمن"، في جلساتها العامة ٤٦، ٤٧، ٤٨ و ٤٩، المعقودة في ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. كما يذكر الأعضاء أن الجمعية، عملاً بالمقرر ٥٦١/٦٧، المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣، واصلت المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسات علنية غير رسمية خلال الدورة الحالية.

في رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، عَمَّمَتُ الصيغة اللغوية لنص مشروع مقرر شفوي لينظر الأعضاء فيها بشأن هذه المسألة الهامة.

هل لي الآن أن أعتبر إذن أن الجمعية العامة تقرر:

"أن تعيد تأكيد الدور المركزي للجمعية العامة بشأن مسألة تمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة؛

"أن تواصل على الفور المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في جلسة عامة غير رسمية للجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، حسب التفويض الوارد في مقررات الجمعية ٥٥٧/٦٢ المؤرخ ١٥ ايلول/سبتمبر ٢٠٠٨ و ٥٦٥/٦٣ بء المؤرخ ١٤ ايلول/سبتمبر ٢٠٠٩ و ٥٦٨/٦٤ المؤرخ ١٣ ايلول/سبتمبر ٢٠١٠ و ٥٥٤/٦٥ المؤرخ ١٢ ايلول/سبتمبر ٢٠١١ و ٥٦٦/٦٦ المؤرخ ١٣ ايلول/سبتمبر ٢٠١٢ و ٥٦١/٦٧ المؤرخ ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٣، بالاستفادة من الجلسات غير الرسمية المعقودة في دورتها الثامنة والستين، فضلاً عن مواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها، وترحب بالمشاركة الفعالة لرئيس الجمعية العامة ومبادراتها وجهوده المكثفة، وتحيط علماً بالاقترحات السابقة لرئيس المفاوضات الحكومية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org/>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1452814 (A)



وأود أن أشدد على أهمية مواصلة إنجازاتكم خلال الدورة التاسعة والستين القادمة للجمعية العامة، التي سترأسها وزير الخارجية السابق في أوغندا، معالي السيد سام كوتيسا. وبلاستفادة من الزخم الذي أوجدتموه، سيدي، فإن المفاوضات على أساس النص ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن. فلنتعاون مع جميع الدول الأعضاء لتحقيق تلك الغاية.

**السيد كاردي (إيطاليا)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أضم صوتي إلى صوت زميلنا الياباني، وأصوات الآخرين دون شك، في الإعراب عن الإشادة بكم على ما قمتم به من عمل، سيدي الرئيس، مُشيراً مرة أخرى، مثلما فعلنا في جلسات سابقة، إلى بيانكم خلال المناقشة السنوية للعام الماضي بشأن إصلاح مجلس الأمن (انظر A/68/PV.46)، عندما دعوتهم إلى إبداء روح حقيقية للتفاوض وشدتكم على ضرورة التحلي بالمرونة والتراضي. وأود أن أقتبس مرة أخرى ما قلتموه خلال تلك الجلسة:

”إنَّ أئمنَّا المتحدة هي المكان الذي نصل فيه جماعياً إلى الحلول الوسط، ويجب أن يبقى كذلك، إنها مكان التوفيق. وجوهر عملية المفاوضات هو التوصل إلى حلول وسط. وعلى كل جانب أن يقدم تنازلات إذا قُدر لنا إيجاد أرضية مشتركة مقبولة.“ (A/68/PV.46، الصفحة ٢)

جوهر عملية المفاوضات هو التوصل إلى حلول وسط. وعلى كل جانب أن يقدم تنازلات إذا قُدر لنا إيجاد أرضية مشتركة مقبولة.

وإذ أذكر بأن المفاوضات الحكومية الدولية لهذه الدورة كانت مثمرة في بعض النواحي واتسمت بقدر من المرونة وروح التوفيق والاستعداد، أود أن أشير إلى أن ”الاتحاد من أجل توافق الآراء“ هي المجموعة التي تعتنق تلك المبادئ بشكل تام، مقدمة دليلاً ملموساً على المرونة وروح التوافق

الدولية، وتلاحظ مع التقدير دوره الفعال وجهوده الملموسة، بما في ذلك إعداد النص الذي يعبر عن مواقف الدول الأعضاء ومقترحاتها، بهدف التعجيل بإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن؛

”أن يجتمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة إذا ما قررت الدول الأعضاء ذلك؛ وأخيراً،

”أن تدرج في جدول أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة بندا بعنوان ’مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة‘“؟

اعتمد مشروع المقرر الشفوي المقرر ٥٥٧/٦٨.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين شرحاً للموقف، أود أن أذكر الوفود بأن بيانات شرح الموقف تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي للوفود أن تدلي بها من مقاعدها.

**السيد يوشيكواوا (اليابان)** (تكلم بالإنكليزية): ليس لدي أي تعليق على المقرر ٥٥٧/٦٨، الذي اعتمد للتو، لكنني أود، بصفتي ممثل اليابان، أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن صادق امتناني لكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم. إن جهودكم الصادقة لتحقيق التقدم بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن أفضت بنا إلى نتائج ملموسة. ففي تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، قمتم بتعيين فريق استشاري يتألف من ستة ممثلين دائمين لدول أعضاء، أبحرَ ورقة غير رسمية قيَّمة أدت دوراً مفيداً في مداولات المفاوضات الحكومية الدولية. وساعدت قيادتكم رئيس مفاوضاتنا الحكومية الدولية، السفير تانين ممثل أفغانستان، على إجراء تقييم للمفاوضات في تموز/يوليه.

٥٦١/٦٧). لقد استثمر وفدنا وغالبية الوفود الأخرى الوقت والطاقة والموارد لمساعدتكم، سيدي، في النهوض بالهدف المتفق عليه بصورة مشتركة في أثناء الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة.

ومن المفارقات أننا نجد أنه قد تم بالفعل إحراز تقدم، وبخاصة في شكل الورقة غير الرسمية التي أعدت تحت قيادتكم، سيدي. وفي واقع الأمر فإن الورقة غير الرسمية هي التي وفرت البنية للاجتماعات الستة للمفاوضات الحكومية الدولية التي شارك فيها أعضاء الجمعية العامة. ومما يثير دهشتنا، بل واستياءنا، أنه لم تجر أي إشارة إلى الورقة غير الرسمية في قرار التمديد الذي قدمتموه، سيدي. نحن، بطبيعة الحال، سنخلص إلى استنتاجاتنا الخاصة عن السبب في هذا، لكن كلماتكم في تموز/يوليه وفي أيلول/سبتمبر الماضيين يتردد صداها في أذهاننا حتى في هذا اليوم.

وفي الختام، أود أن أقول إنه لا أمل في شفائنا من التفاؤل. ونحن نعتقد أنه على غرار البوابات الدوارة التي أزيلت الآن من مدخل المبنى الرئيسي، فإن العوائق الأخيرة التي تعترض سبيل النص التفاوضي للمفاوضات الحكومية الدولية ستتم إزالتها تحت القيادة الدينامية للمهمة للرئيس المنتخب، معالي السيد سام كوتيسا، وزير خارجية أوغندا السابق، وسيكون لدينا خريطة طريق واضحة لإصلاح مجلس الأمن في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

**السيد باتريوتا (البرازيل)** (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على بيانكم، وقيادتكم والتزامكم بدفع العملية إلى الأمام.

على النحو المبين في رسالة مجموعة الأربعة الموجهة إليكم، سيدي الرئيس، في ١٥ آب/أغسطس، نود أن نؤكد من جديد على رأينا في أن مقرر التمديد ٥٥٧/٦٨، الذي اتخذ للتو وليس سوى مجرد تكرار لصيغة العام الماضي، لا يعترف

من خلال مقترحين للإصلاح تم تقديمهما رسمياً - أحدهما في عام ٢٠٠٥ والآخر في عام ٢٠٠٩ - للتوفيق بين المواقف المشروعة من المجموعات التفاوضية الأخرى.

عملية إصلاح مجلس الأمن عملية حاسمة الأهمية بالنسبة لمستقبل الأمم المتحدة. ويضطلع رئيس الجمعية العامة بالمهمة الحيوية المتمثلة في في تحديد نقاط التلاقي وتجنب نقاط الاختلاف، مع إيلاء الاهتمام الواجب لحساسيات جميع الدول الأعضاء.

ومع الأخذ في الاعتبار بروح التفاوض التي دعوتكم أنتم، سيادة الرئيس، إليها والتي اتبعناها، ستضمن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تعاونها الكامل مع الرئيس الجديد للجمعية العامة من أجل تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن.

**السيد موكرجي (الهند)** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلل موقفنا فيما يتعلق بالمقرر ٥٥٧/٦٨ الذي اتخذته الجمعية للتو، والذي تكرمتم أنتم، سيدي الرئيس، بتلاوته علينا.

أود أن أشير، في هذا السياق، إلى بعض المشاعر والكلمات التي استخدمتموها أنتم، سيدي، في خطاب قبولكم المنصب، في تموز/يوليه ٢٠١٣، بشأن موضوع إصلاح مجلس الأمن عندما وعدتم "بالسعي إلى إحياء المناقشات بشأن إصلاح .. الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. .. والنهوض بها واختتامها" (A/67/PV.87، الصفحة ٤). لقد قلتم، سيدي الرئيس، إنكم تدركون بالصعاب، إلا أنكم مع ذلك ستفعلون. وفي وقت لاحق، في خطاب التنصيب، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قلتم "إنه من غير المقبول ألا نفعل شيئاً"، لأن ذلك "سيشكل عائقاً كبيراً أمام تحقيق المنظمة لكامل إمكاناتها وسيلحق ضرراً بالغاً بشعوب العالم، الذين يعتمدون علينا ويتطلعون إلينا بشعور من الأمل والاستطاعة." (A/68/PV.1، الصفحة ٣)

لكنكم، سيدي الرئيس، عرضتم علينا اليوم مقررراً لا يختلف في شيء عن الذي اتخذ منذ سنة مضت (المقرر

آب/أغسطس الموجهة إليكم إلى أن مقرر التمديد ٥٥٧/٦٨ كان مجرد تكرار حرفي لمقرر العام الماضي ٥٦١/٦٧.

وهو لا يعدو كونه مؤشراً على تواضعكم، سيدي الرئيس، لأنكم لم ترغبوا في تسليط الضوء بشكل أبرز على دوركم الشخصي وإنجازاتكم. إلا أن هذا، في رأينا، لا يعبر بشكل وافٍ عن مساهماتكم القيمة. وذكر متكلمون آخرون الفريق الاستشاري والورقة غير الرسمية، فضلاً عن تقييم الرئيس.

وأود أن أضيف إلى ذلك الشعور القوي بالحاجة الملحة لدى غالبية الدول الأعضاء، إذ أنه مع اقتراب عام ٢٠١٥ بسرعة، يتعين علينا أن نجد التزامنا للخروج في آخر المطاف من الطريق المسدود. وفي ظل هذه الخلفية، من الأكثر أهمية أن نبدأ الجولة الجديدة للمفاوضات الحكومية الدولية في أقرب وقت ممكن وعلى أساس نص تفاوضي حقيقي. ولذلك فإنني أشجعكم، سيدي، على التأكد من أن الزخم الإيجابي، الذي أنشأتموه، سينتقل إلى الجولة الجديدة من المفاوضات الحكومية الدولية.

**السيد ليو جيايبي (الصين) (تكلم بالصينية):** لقد اتخذت الجمعية العامة لتوها موقفاً شفوياً موجزاً (القرار ٥٥٧/٦٨) وفقاً للتوافق العام في الآراء بين الدول الأعضاء، بإرجاء المفاوضات الحكومية الدولية إلى الدورة المقبلة للجمعية العامة.

أثناء المفاوضات في هذه الدورة، تبادلت الدول الأعضاء وجهات النظر فيما يتعلق بالإصلاح. وفي هذا الصدد، من المؤسف أن الآراء بشأن إصلاح مجلس الأمن تتباين إلى حد كبير. خططونا المقبلة تتمثل في محاولة التوصل، من خلال المفاوضات الديمقراطية، إلى حل شامل للمسألة يراعى فيه التوافق العام في الآراء وشواغل ومصالح جميع الأطراف. نأمل في العمل مع الأعضاء الآخرين لإيجاد حل يخدم مصالح جميع الدول الأعضاء، وهذا أمر مفيد لمستقبل المنظمة وإصلاح الأمم المتحدة.

بتاريخكم الحافل ولا بالجهود التي يبذلها الرئيس السفير زاهر تانين. رئاستكم ستبقى في الذاكرة بوصفها اللحظة التي أحرز فيها الأعضاء تقدماً نحو تحقيق الهدف المتمثل في إصلاح مجلس الأمن. الورقة غير الرسمية التي وضعها فريق مستشاريكم، والذي كان لي شرف المشاركة فيه، وصدقت عليها، أصبحت الآن أداة مسلماً بها على نطاق واسع لتأطير مناقشاتنا. ونشجع الوفود على استخدامها في الجولة القادمة من المفاوضات.

ويبدو أن الرأي السائد بين الدول الأعضاء هو أن مجلس الأمن لا يستجيب على نحو مرضٍ لأزمات محددة في أنحاء العالم، وينشأ شعور متنامٍ بالإحباط عن ما يبدو على نطاق واسع أنه انعدام فعالية هذه الهيئة. وإذا تركنا الأمور كما هي، فإننا نجازف بتقويض مصداقية الأمم المتحدة وتآكل سلطتها في مجال رئيسي من مجالات ولايتها. عام ٢٠١٥ يصادف مرور ٥٠ عاماً على المرة الأولى والوحيدة لتوسيع مجلس الأمن، ومرور ١٠ سنوات على مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، عندما دعا قادتنا بالإجماع إلى الإسراع بإصلاح مجلس الأمن.

وكما أشار السفير تانين عن صواب في تقييمه للحالة الراهنة، ستوفر الذكرى السنوية السبعين للمنظمة فرصة هائلة لتحقيق إصلاح تلمس الحاجة إليه. ولذلك لا بد، من أجل تحقيق نتائج ملموسة بحلول السنة القادمة، أن نبدأ الجلسة الأولى من الجولة التالية من المفاوضات بوجود نص على الطاولة.

**السيد شيب (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود تأييد النقاط التي أثيرت في وقت سابق من قبل الممثلين الدائمين لليابان والهند والبرازيل.

وأود أن أضيف امتناننا لكم، سيدي الرئيس، ولفريقكم على دوركم القيادي وعلى الجهود الصادقة لمساعدتنا على تحقيق التقدم الذي طال انتظاره بشأن إصلاح مجلس الأمن. ونحن، بلدان مجموعة الأربعة، أشرنا في رسالتنا المؤرخة ١٥

الدعم على أوسع نطاق ممكن. وبالنظر إلى الأهمية السياسية الكبرى لإصلاح مجلس الأمن، من الواضح أن ثمة حاجة إلى مواصلة هذا السعي للتوصل إلى قرار يتعلق بالإصلاح، من شأنه أن يتيح على الأقل كسب تأييد عدد من الدول الأعضاء، يفوق كثيرا أغلبية الثلثين الرسمية اللازمة في الجمعية العامة، وذلك في حالة تعذر التوصل إلى توافق في الآراء حول القرار. ويتعين القيام بعمل من هذا القبيل بجدوى وعلى نحو شفاف وشامل للجميع، دون وضع أي أطر زمنية مصطنعة.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لوفد باكستان.

**السيد مسعود خان** (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لإيطاليا بالنيابة عن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

اليوم في ظل قيادتكم، سيدي، اتخذت الجمعية العامة مقررا يتسم بالحيادية والحكمة. ونشيد نحن أيضا بكم لقيامكم بدور دينامي في السعي إلى الخروج من المأزق الطويل الأمد بشأن إصلاح مجلس الأمن. فقد اتخذتم مبادرات، ولكنكم أدرتكم أيضا بكثير من الحكمة الحقائق السياسية على أرض الواقع.

والمفاوضات الحكومية الدولية هي عملية يقودها الأعضاء، استنادا إلى مواقف واقتراحات الدول الأعضاء والمجموعات. وينبغي تنفيذ هذه العملية بحسن نية وبطريقة منفتحة وشفافة وشاملة للجميع، بهدف السعي إلى إيجاد حل يمكن أن يحظى بأوسع قبول سياسي ممكن من الدول الأعضاء. وهذا أمر لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المرونة على أساس احترام الاختلاف في الآراء. ويجب أن نظل أيضا واعين لحقيقة أن هذا البند تحديدا من بنود جدول الأعمال يرتبط كذلك بزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن وبالتمثيل العادل.

ومن ثم، فإن هدف المفاوضات الحكومية الدولية لا يزال تنفيذ إصلاح شامل لمجلس الأمن عن طريق التوصل إلى حل

**السيدة ميخيا فيليس** (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة للجمعية العامة بشأن "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة". ومثلما فعل السفير كاردني، ممثل إيطاليا، بالنيابة عن أعضاء مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، أود أنا أيضا أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للعمل الذي قمتم به خلال الجولة العاشرة من المفاوضات بشأن هذا البند من بنود جدول الأعمال. وأنا ممتنة بصفة خاصة لدعوتكم، سيدي، إلى إجراء مفاوضات حقيقية مع إبداء المرونة والاستعداد للنظر في مختلف الآراء، مثلما فعلت مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء.

ونود أن نؤكد مجددا النظرة الإيجابية والمنفتحة لمجموعتنا، التي طرحت في السابق اقتراحين للإصلاح، في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩، راعت فيهما المقترحات الواردة من المجموعات المختلفة. ويمكنكم، سيدي الرئيس، أن تعولوا دائما على دعمنا وتعاوننا لتحقيق الإصلاحات التي تمس حاجة المجتمع الدولي إليها.

**السيد بانكين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن تأييدنا للتقييمات الإيجابية لجهودكم، سيدي، بصفتكم رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. وعلى وجه الخصوص، نود أن نشكركم على إعداد مشروع المقرر ٥٥٧/٦٨، والذي اتخذ للتو بوصفه مقررا شفويا. فهو سيساعد على فتح الطريق أمام إصلاح مجلس الأمن في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة دون تسييس مفرط، وسيخلق خطوطا فاصلة جديدة للمشاركين في المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

لقد كانت الدورة الحالية من جولات المفاوضات بشأن إصلاح مجلس الأمن مثيرة للاهتمام، ولكنها أكدت أننا لم نصل بعد إلى نقطة التقاء بشأن الإصلاح الشامل الذي يتيح لنا حشد



ما كتبه الأديب دون كيشوت، معتقدا أنني ربما كنت أحارب طواحين الهواء حينذاك

لقد وصلنا إلى نهاية جولة أخرى من الاجتماعات، وهي العاشرة حتى الآن في مفاوضاتنا الحكومية الدولية بشأن البند ١٢٣ من جدول الأعمال، المعنون "مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة". وكما هو الحال عادة في مثل هذه المناسبات، يمكننا وينبغي لنا أن نقيم ما وصلنا إليه الآن، وآمل بل أجرؤ على تمني أن يكون المستقبل مثمرا بقدر أكبر بكثير.

لعل الدول الأعضاء تذكر أنني نوهت، لدى انتخابي لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين في تموز/يوليه ٢٠١٣ (انظر A/67/PV.87)، إلى أنني سأسعى إلى الدفع قدما بالمناقشات حول إصلاح الأجهزة الرئيسية للمنظمة، بما في ذلك مجلس الأمن. ولدى تناول هذه المسألة، لعل الأعضاء يتذكرون المستنقع الإجرائي - وأنا أجرؤ على القول: عدم الثقة - الذي كان بمثابة خلفية لعملنا. وكانت هناك حاجة كبيرة إلى اتباع نهج جديد. ويرجع ذلك، في جانب منه، إلى أن الدورة السابعة والستين انتهت دون أي مؤشر واضح للخطوات التالية بخصوص المسألة الهامة المتمثلة في إصلاح مجلس الأمن. وفي ظل ذلك السياق الصعب، عقدت طائفة متنوعة وواسعة من المشاورات مع الدول الأعضاء بغية التحقق من حالة التفكير بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن، دون أي أوهام على الإطلاق في ما يتعلق بحجم وتعقيد هذه المهمة.

وبناء على ذلك، شرعت في اتخاذ خطوات عملية بدءا بتعيين أحد أعضاء مكنتي، السفير نويل سنكلير، نائب رئيس ديواني، للقيام بدور جهة التنسيق بالنسبة للدول الأعضاء بشأن هذا البند من جدول الأعمال. وشكلت بعد ذلك فريقا استشاريا يضم الممثلين الدائمين لست من الدول الأعضاء والذين عبرت عضويتهم، في رأيي، عن مختلف الآراء بشأن

تفاوضي يتماشى مع مصالح جميع الأعضاء. ولا يمكن إخضاع هذا الهدف الأسمى للتطلعات الفردية.

ونعتقد أنه يجب علينا أن نبدأ بروح من التوافق والمرونة، فيما نضع الأساس لعملنا التالي في العام المقبل. وأي انقسام في هذه المرحلة لن يكون مفيدا لعملنا في المستقبل. فلنعمل معا كهيئة واحدة في العام المقبل. وينبغي أن نبدأ في مخاطبة بعضنا بعضا بدلا من أن يبغي كل منا على ليله.

وفي الختام، فإننا نتطلع إلى العمل تحت القيادة القديرة للرئيس الجديد للجمعية العامة.

**السيد بيك (جزر سليمان)** (تكلم بالإنكليزية): نود أن ننضم إلى الأعضاء الآخرين في الثناء عليكم، سيدي الرئيس، تقديرا لقيادتكم بشأن هذا الموضوع ذي الأهمية الخاصة. ونود أن نعرب عن تقديرنا للزخم الذي ولدتموه على صعيد المضي بالمفاوضات قدما بشأن هذه المسألة تحديدا. ونأمل صادقين أن نبدأ الدورة المقبلة بتفسير وفهم مشتركين لأننا سنستند في عملنا إلى العمل الذي اضطلعتم به.

فقد ولدتم، سيدي، بصورة أو بأخرى زخما في صورة هذه الورقة غير الرسمية. وما زلنا نرى أنه ينبغي أن تظهر آثارها في الدورة المقبلة. ونأمل، في ظل هذا الفهم، أن تتمكن جميعا من الاتفاق على المضي قدما في عملنا الرامي إلى إحراز تقدم في ما يتعلق بجهازنا الرئيسي المتعدد الأطراف.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير، شرحا للموقف. وأود أن أشكر جميع الذين خصصوا جانبا من وقتهم للمشاركة. كما أرحب بجميع التعليقات التي أدلى بها، والتي كان بعضها قاسيا إلى أقصى حد. وفي الواقع، أذكر أنني سمعت من ينسبون بعض الكلمات التي تكلمت بها قبل فترة طويلة جدا إلي في حالة إذا ما كنت قد نسيتها - ولكن واقع الأمر ربما لا يكون كذلك. ولم يسعني إلا أن أتدبر في

الأطراف. ونظرا لجسامة المهمة، يجب أن يشكل ذلك مسعى جماعيا ومناسبا من حيث التوقيت.

وآمل مخلصا أن تكون الاستنتاجات التي توصلنا إليها خلال الدورة الثامنة والستين قد قدمت زحما متجددا لعمل المفاوضات الحكومية الدولية. وأعتقد أيضا أن من واجب الدول الأعضاء ضمان عدم توقف التقدم الذي أحرز حتى الآن أو عكس اتجاهه. إنني أحثها على الاستفادة من هذا التقدم، وذلك لضمان أن يمثل أساسا لاستمرار مساعيها خلال الدورة التاسعة والستين، بغية تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الشروع في عملية المفاوضات. وفي نهاية المطاف، تظل المفاوضات الإطار المجدي الوحيد الذي يمكن للدول الأعضاء من خلاله إجراء التعديلات اللازمة في مواقفها المختلفة. ولذلك، فإنني أحثكم على التوصل إلى قرار جماعي عاجلا وليس آجلا.

وبالمثل، من نافلة القول أنه بالنسبة لأية مفاوضات، يكون الهدف المنشود التوصل إلى نص أساسي، يوجد بشأنه اتفاق واسع وليس بالضرورة اتفاقا عاما للبت فيه. وتمشيا مع الطبيعة الحكومية الدولية لعملية إصلاح مجلس الأمن، فإنه بالطبع، من مسؤولية الدول الأعضاء وحدها تحديد ماهية هذا النص.

وعلى أساس الاعتبارات السابقة، إعتدنا المقرر المرحّل ٥٥٧/٦٨، يمهّد الطريق في رأيي المتواضع، لبداية سلسلة وهادئة للعمل بناء على ما تم إنجازه حتى الآن. إنه مقرر خال تماما من أي عناصر يمكن اعتبارها بأنها تمس بأي طرف في هذه المفاوضات.

لقد كان هذا المقرر حسب اعتقادي ضروريا. وأتمنى كل النجاح لخلفي، رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، وهو يواصل العملية. وآمل أن تكتسي أهمية خاصة. أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر في نقطة نظام.

هذه المسألة. وكانت المهمة الوحيدة لهم هي تقديم مشورة واضحة المعالم إلى بشأن الخطوات التالية الممكنة.

قدم ذلك الفريق الاستشاري تقريراً في شكل ورقة غير رسمية، قمت تمثيلاً بتعهدي بالشفافية، بتوزيعها فوراً على الدول الأعضاء. وأدرجت في ذلك التقرير، مذكرة من عضو واحد في الفريق رغب في النأي بنفسه عن النتائج والعملية التي جرى الاضطلاع بها للتوصل إليه.

إن الآراء متباينة بشكل واضح فيما يخص الورقة غير الرسمية، لكنني ممتن للدول الأعضاء التي ترى بعض الفائدة في الوثيقة في سياق عمل المفاوضات الحكومية الدولية المتواصل، على أساس المقرر ٥٥٧/٦٢. وتظل تلك الوثيقة في حوزة الدول الأعضاء. ومرة أخرى، تقيدا مني بالشفافية، أود أن أبلغ الأعضاء أنني أعترم موافاة خلفي بالورقة غير الرسمية لينظر فيها.

قدم مؤخرا رئيس المفاوضات الحكومية الدولية، سفير أفغانستان تانين، الذي أود أن أعرب له عن شكري وتقديري، بناء على طلبي، تقييمه المكتوب للجولة في السياق الأوسع للانخراط العام بشأن مسألة إصلاح مجلس الأمن. ومرة أخرى، عرض ذلك التقييم على الدول الأعضاء. وآمل أن يجدونه مفيدا خلال الدورات المقبلة للمفاوضات. وأود أيضا إبلاغ الدول الأعضاء أنني أعترم نقل ذلك التقييم لخلفي لينظر فيه.

في رأيي، يؤكد تقييم السفير تانين مدى تعقيد وحساسية عملية إصلاح مجلس الأمن. وسيكون من المجازفة بالنسبة لنا، التقليل من التحديات الكامنة في أي مفاوضات مستقبلية بشأن تلك المسألة. وينبغي ألا تكون مسألة نخجل منها. لأننا إذا كنا جادين بشأن إصلاح مجلس الأمن، فيجب أن نكون قادرين على مواجهة تلك التحديات، والاتفاق على عملية من شأنها أن تسمح بتبادل وجهات النظر بحسن نية، بروح الأخذ والعطاء ومع وجود إرادة مشتركة لتحقيق نتائج مقبولة لجميع

السيد مكثفي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أعتذر مقدما لأخذ الكلمة. حيث لم يكن متوقعا أخذ وفد بلدي الكلمة، لكنه اضطر للرد عقب إلقاءكم لبيانكم سيدي الرئيس. وقبل إبداء وجهة نظري، على غرار المتكلمين الذين سبقوني، اسمحوا لي أن أشكركم سيدي، على كل ما تبذلونه من جهود لمحاولة المضي قدما بعملية إصلاح مجلس الأمن.

لكن يود وفد بلدي أن يذكر بأن المقرر ٥٥٧/٦٨، الذي اعتمد بتوافق الآراء، هو نص مماثل لذلك الذي قدم العام الماضي، ولا يتضمن الإشارة إلى أي وثيقة. ومع ذلك، عبرتم في بيانكم سيدي الرئيس، عن عزمكم تقديم وثيقتين إلى الرئيس القادم للجمعية العامة، وهما، ورقة غير رسمية للفريق الاستشاري والتقييم الذي أجراه رئيس المفاوضات الحكومية الدولية. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي التذكير بعدم وجود توافق آراء بشأن هذه المسألة، وبأن الوثيقتين تعكسان المواقف المتباينة للدول الأعضاء بشأن قضية الإصلاح. فليكن ذلك واضحا. هذا توضيح من الوفد الجزائري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ١٢٣ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٥ .